

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

(دراسة مقارنة بين الإمام عبدالقاهر الجرجاني والخطيب القزويني)

Omitting of Mafūl and Its Secret Rhetorical Meanings in Arabic Language

(A Comparative Study between Abd al-Qāhir al-Jurjānī and Kaṭīb al-Qazwīnī)

* حبيب الله خان

محاضر في كلية اللغة العربية والحضارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

** سيد عبدالسلام

طالب الدكتوراه في كلية اللغة العربية والحضارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

ABSTRACT

Cutting out and Mentioning are considered very important types in the Rhetoric of Arabic Language especially Cutting out (الْمُحْرَف) has a pivotal role in the eloquence of Arabic language and its rhetoric which has several kinds. The most important one is cutting out the Object. The Great Scholar and Literary Theorist Abd Al-Qahir Al-Jurjani has discussed very interestingly the aforementioned type in his famous book Auguries Of Miracles (دلائل الإعجاز). Al-Khatib- Al-Quziani has followed up the same topic in his book The Clarification of The knowledge of Rhetoric (الإيضاح في علوم البلاغة). In this article I have, comparatively, discussed the views of both scholars about Cutting out the Object and its kind and its mysteries in the light of Quranic verses and Hadith and Poetry. I have shed light on the purposes of Cutting out the Object and its motives and have also discussed the academic ambivalence of both scholars about the intentions of Cutting out the Object in detail. In the end, I have concluded the intellectual ambivalence of these respectable scholars.

تمهيد

الحذف مصطلح ومفهوم

لغة: مصدر حَذَفَ يَحْدِفُ كَصَرَبٍ يَصْرِبُ وله معان كثيرة منها: القطف، والقطع، والرمي، والضرب،

والإسقاط، والتخفيف.

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

قيل: "الحذف قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة"⁽¹⁾ ويقول ابن منظور: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ"⁽²⁾ وقيل حذف الشيء إسقاطه، ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة"⁽³⁾

اصطلاحاً

للحذف تعريفات كثيرة، أشهرها:

الف - "هو إسقاط كلمة للاجتماع عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام".⁽⁴⁾

ب - "هو ما يحذف منه أو الجملة، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف".⁽⁵⁾

ج - "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل".⁽⁶⁾

والدليل منصوص عليه يقول المبرد: لا بد أن يكون في ما أبقى دليل على ما ألقى".⁽⁷⁾

ظاهرة الحذف بين النحو والبلاغة

يعد الحذف من أكثر الظواهر اللغوية ثراء وتشعباً، وهذه الظاهرة ماثلة في كتب المفسرين والبلاغيين والنحويين، وبعد تتبعها نجد أن إشارات سيويوه عن الحذف من البواكير الأولى التي تجعله من الرواد الأوائل الذين بينوا مواضع هذه الظاهرة، وكشفوا أسرارها البلاغية قال: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً".⁽⁸⁾ وابن جني عقد باباً جليلاً في خصائصه وعنونه بشجاعة العربية وجعل الحذف في فاتحته يقول: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف". "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه".⁽⁹⁾

ولكثرة وروده في اللغة العربية جعله ابن فارس من خصائصها: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار"⁽¹⁰⁾ وذكر ابن هشام ثلاثة وأربعين نوعاً من الحذف ورد في اللسان العربي واستشهد على كثير منها بالأمثلة القرآنية".⁽¹¹⁾

أما البلاغيون فقد نظروا إلى الحذف من جهة الغرض والدلالة الداعية عليه، وفي مقدمتهم الإمام عبد القاهر الجرجاني يقول: هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذبك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين. وهذه جملة قد تنكرها حتى تحبر، وتدفعها حتى تنظر"⁽¹²⁾.

الإمام عبد القاهر يوجه اهتمامه الأول إلى بيان بلاغة الحذف، والوظيفة التعبيرية التي يؤديها الحذف في الكلام، مكتفياً بالحديث عن حذف المبتدأ وحذف المفعول به، ومركزاً على الأغراض الأساسية لحذف كل منها"⁽¹³⁾.

حذف المفعول وأسراره البلاغية بين الإمام عبدالقاهر الجرجاني والخطيب القزويني

قال الإمام عبدالقاهر: حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، فكما أنك إذا قلت: ضرب زيد، فأسندت الفعل إلى الفاعل - كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق؛ فكذلك إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً - كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه.

فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما؛ فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب. ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل، أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك - فالعبرة فيه أن يقال: كان ضرب، أو وقع ضرب، أو وجد ضرب، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء⁽¹⁴⁾. ونستطيع أن نخلص من هذا بنتيجتين:

الأولى: مشابهة المفعول للفاعل في مطلق ملابسة الفعل لكل منهما.

الثانية: أن معنا مراتب ثلاثة مختلفة باختلاف الغرض للتعبير عن معنى الفعل:

الف - التعبير عنه إذا أريد وقوعه في نفسه فقط بمثل قولك: كان ضرب ونحوه.

ب - التعبير عنه إذا أريد وقوعه من الفاعل فقط بمثل قولك: ضرب زيد، فليس المراد منه إفادة وجود

الضرب في نفسه بل وجوده من زيد.

ج - التعبير عنه إذا أريد وقوعه على من وقع عليه بمثل قولك: ضرب زيد عمراً؛ فليس المراد إفادة

وجود الضرب في نفسه، ولا وجوده من زيد بل إفادة وقوعه على عمرو.

هذا ما يمكن استخلاصه من هذه المقدمة على وجه الإجمال، ولما كان ذلك إنما هو بيان لأصول المعاني في هذه التراكيب دون ما يأتي وراء ذلك من معان ثانوية هي ما يعني البليغ من الخصائص كأن يكون المفعول محذوفاً لتنزيل المتعدي منزلة اللازم، أو ليكون التعبير المشتمل على الحذف على وجه كناية عن الفعل غير مشتمل على الحذف - على وجه آخر، أو أن يكون المحذوف من اللفظ غير محذوف في النية والقصد، وكان ذلك، كله إنما يكون لدواع لا ينبعث عنها إلا أولو القرائح والفهوم، وأغراض لا يتوخاها إلا من كشفت عن بصائرهم الغيوم. وقد نبه عبدالقاهر على فخامة شأن هذا الحذف، وعظم أمره، وجلال خطره، حتى جعله أعظم من حذف المسند إليه إذ يقول: وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المتبداً، وهو حذف اسم إذ لا يكون المتبداً إلا اسماً، فإني

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف⁽¹⁵⁾ خصوصاً؛ فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن به أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر⁽¹⁶⁾.

أقسام حذف المفعول وضروبه

الفعل المتعدى إذا أسند إلى فاعله، ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك، ومعنى الإطلاق هنا عدم اعتبار عموم أو خصوص في أفراد ما اشتق منه الفعل⁽¹⁷⁾ ولا اعتبار تعلق بمن وقع عليه فضلاً عن عمومه وخصوصه، وحكم هذا الضرب أن لا يذكر له مفعول لثلاثيهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضاً لأن المقدّر في حكم المذكور.

الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، وحكم هذا الضرب أنه يجب تقديره بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول إن عام فعام، وإن خاص فخاص.

هذا والضرب الأول وهو ما كان الغرض منه إثبات المعنى للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ينقسم إلى قسمين:

(الف): ما لا يراد منه إلا حقيقته⁽¹⁸⁾.

(ب): ما يكون الفعل فيه مطلقاً كناية عنه متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة هذا هو مذهب الخطيب القزويني. أما مذهب الإمام عبدالقاهر فهو على أن هذا القسم الثاني مما له مفعول مقصود قصده، إلا أنه يجب اطراحه، وإنساء النفس إياه، إيهاماً أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه غير أن تعديده إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول⁽¹⁹⁾ دفعاً لإيهام غير المراد، وسنفصل لك ذلك في الكلام على الشواهد - إن شاء الله -.

أقسام حذف المفعول ودواعيه وأغراضه البلاغية

القسم الأول من الضرب الأول: وهو ما لا يراد منه إلا إثبات معنى الفعل المتعدى للفاعل على الإطلاق - من شواهد قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁰⁾ أي من يحدث له معنى العلم وحقيقته ومن لا يحدث - دون قصد إلى النص على عموم في العلم ولا خصوص، ودون قصد إلى النص على معلوم خاص أو عام.

وقوله - تعالى -: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾⁽²¹⁾ وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْتَى وَأَفْتَى﴾⁽²²⁾ إذ المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء، ومن أمثله قول الناس: "فلان يجُلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضُرُّ وينفع، ويعطى ويُبْزَل، ويقرى ويُضَيَّف". إذ المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى

في نفسه للشيء⁽²⁴⁾ على الإطلاق، وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد.. الخ، أو صار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي، وضر ونفع، وعلى هذا القياس.

قال الإمام عبدالقاهر: وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه⁽²⁵⁾ فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هنا، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: "هو يعطى الدنانير"، كان المعنى أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير...⁽²⁶⁾.

وعلى هذا فالقصد في هذا القسم إلى إثبات معنى الفعل في نفسه، وعلى الإطلاق للفاعل، وأنه كاللازم، وهذا يمثل الغرض الأول من أغراض الحذف.

القسم الثاني من الضرب الأول: وهو ما يكون فيه الفعل مطلقا كناية عنه متعلقاً بمفعول خاص دلت عليه القرينة - من شواهد قول البحري [من الخفيف]:

شَجُو حُسَّادَهُ وَعَظُّ عَدَاةُ
أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاِع

قال الخطيب القزويني: جعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره.⁽²⁷⁾ أما رأى الإمام عبد القاهر فهو أن مثل هذا مما له في النفس مفعول مخصوص "مقصود قصده" قد علم مكانه، إما بجري ذكر، أو دليل حال؛ إلا أنك تنسيه نفسك، وتحفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعدّيه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول.

فقال: المعنى - لا محالة - أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه، ولكنك تعلم على ذلك أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه، ويدفع صورته عن وهمه، ليحصل له معنى شريف، وغرض خاص. وذاك أنه يمدح خليفة، وهو المعتز، ويعرض بخليفة، وهو المستعين،⁽²⁸⁾ فأراد أن يقول: إن محاسن المعتز وفضائله، المحاسن، والفضائل التي يكفى فيها أن يقع عليها بصر، ويعيها سمع، حتى يعلم أنه المستحق للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حساده، وليس شيء أشجى لهم وأغبط، من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى، وسامعا يعي، حتى ليتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها، وأذن يعي معها، كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها.⁽²⁹⁾

وعلى ذلك فالغرض في هذا الحذف عند الإمام عبدالقاهر هو إيهام أن المراد هو إثبات معنى الفعل نفسه للفاعل، وإن شئت فقل إيهام أنه كاللازم.

والفرق بين مذهبي الإمام عبدالقاهر والخطيب القزويني هو - بلا ريب - فرق جسيم جدا، ويأتي على وجوه:

1 - فالمقدر المنوى عند الخطيب القزويني هو جملة الفعل والمفعول التي وقع الفعل مطلقا كناية عنها، وظاهر أنها من قسم الكناية الحكيمية "الكناية بنسبة عن نسبة، وإن كانت الأولى مطلقة والثانية مقيدة بالمفعول"، والمقدر المنوى عند عبدالقاهر هو المفعول، وإن كان مما يجب إخفاؤه، وإنساء النفس إياه.

2 - أن إفادة إثبات الفعل في نفسه للفاعل غير معدى للمفعول، وإجراءه مجرى اللازم هنا أمر تحقيقي عند الخطيب القزويني، وإن كان كناية عن غيره، أما عند الإمام عبدالقاهر فهو من قبيل الإيهام والتخييل؛ لأن هذا الفعل نفسه هو متعلق المفعول المقدر على نية الإنساء والإخفاء.

3 - ويوجد بين المذهبين فرق من ناحية الصناعة، فكون الباب لحذف المفعول يتناسب مع مذهب الإمام عبدالقاهر؛ لأن المحذوف المفعول، ولا يتناسب مع مذهب الخطيب إلا على نوع من التسامح، لأن المحذوف جملة مشتملة على فعل ومفعول، والمكنى عنه في مثلها هو النسبة التي بين الفعل والمفعول، وإن كان في الكناية بالنسبة على جهة الفاعلية عن نسبة على جهة المفعولية شيء عسر الهضم جدا، ولكن هذا صنع الخطيب.

و من هذا القسم قول عمرو بن معديكرب الزبيدي: [من الطويل]

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتْ⁽³⁰⁾

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجراراً، وحبس للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزم منه بطريق الكناية أنها أجزته.

هذا كلام الخطيب القزويني⁽³¹⁾ والكناية عنده هي ذات الغرض من الحذف، وكذلك في سائر أنواع

هذا القسم.

وقال الإمام عبدالقاهر: ولو قال: "أَجَرَّتْنِي" جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجراراً، بل الذي عناه أن يبين أنها أجزته... فلما كان في تعدية "أجرت" ما يوهم ذلك، وقف فلم يُعَدَّ ألبتة، ولم ينطق بالمفعول، لتُخْلَصَ العناية لإثبات الإجرار للرماح وتصحيح أنه كان منها، وتَسَلَّمَ بكليتها لذلك⁽³²⁾.

وبهذا يكون الغرض عنده من هذا الحذف هو دفع إيهام خلاف للغرض، وصرف العناية لإثبات الفعل لفاعله.

و يلاحظ - لما عرفت - أنه ليس مطلق الفعل عنده كناية عنه معلقا بمفعول مخصوص كما يقول

الخطيب، بل المفعول مقدر إلا أنه لا يجوز النطق به لما سبق، والفعل عنده ليس كناية عن فعل آخر معلقا بمفعول

مخصوص بل هو المقصود مع كفه عن المفعول لإيهام أنه من قبيل اللازم الذي لا يتعدى إلى مفعول، ومن بارع ذلك ونادره - كما يقول الإمام عبدالقاهر - ما تجده في هذه الأبيات:

روى المرزباني في كتاب الشعر بإسناده قال: لما تشاغل أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بأهل الردة استبطأته الأنصار، فقال: إما كلفتموني أخلاق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فوالله ما ذاك عندي، ولا عند أحد من الناس، ولكني - والله ما أوتى من مودة لكم، ولا حسن رأى فيكم، وكيف لا نحبكم؟ فوالله ما وجدت مثلاً لنا ولكم إلا ما قال طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب [من الطويل]:

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرْزَلْتُمْ
بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَزَلَّتْ
أَبَوَا أَنْ يَمْلُونَا، وَلَوْ أَنَّ أَمْنَا
تَلَقَى الَّذِي لَأَقْوَهُ مِنَّا مَلَّتْ
هُمُ حَاطُونَا بِالنَّفُوسِ وَالْجُتُوَا
إِلَى حُجْرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتْ (33)

قال الخطيب القزويني الأصل: "الملتنا" و "أدفأتنا" و "أظلتنا" إلا إنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية، وقال: فإن قلت: لا شك أن قوله: "أجئوا" أصله "أجئونا" فلاي معنى حذف المفعول منه؟ قلت: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار، لأن حكمه حكم ما عطف عليه. وهو قوله: "حاطونا" (34)

أما الإمام عبدالقاهر فكله عنده على تناسي المفعول وإخفائه على طريقتة التي علمت إذ يقول: فيها حذف مفعول مقصود قصده في أربعة مواضع: قوله: "الملت" و "أجئوا" و "أدفأت" و "أظلت"؛ لأن الأصل "الملتنا" وأجئونا إلى حجرات أدفأتنا وأظلتنا، إلا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه في حد المتناهي (35) حتى كأن لا قصد إلى مفعول، وكأن الفعل قد أهدم أمره، فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون إذا قلت: قد مل فلان: تريد أن تقول قد دخله الملل من غير أن تخصص شيئاً، بل لا تزيد على أن تجعل الملل من صفته، و كما تقول: هذا بيت يدفع ويظلل: تريد أنه بهذه الصفة.

وقد عاد الإمام عبدالقاهر على الشاهدين بما يبين العلة والسبب في أن كان الغرض فيهما توفير العناية على إثبات أصل الفعل وإن كان قد جعل ذلك فائدة زائدة أو غرضاً آخر لحذف المفعول في مثلها إذ يقول: وأعلم أن لك في قوله: "أجرت" و "الملت" فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات أصل الفعل، وهي أن تقول: كان من سوء بلاء القوم، و من تكذيبهم (36) عن القتال ما يجبر مثله، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقاً، وتعديتكم الفعل تمنع من هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: "ولكن الرماح أجرتني" لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يُجَرَّ قضية مستمرة في كل شاعر قوم، بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يُجَرَّ شاعرهم.... وهكذا قوله: "ولو أن أمناً تلاقي الذي لاقوه منا

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

ملت " يتضمن أن حكم مثله في كل أم أن تمل وتسأم، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تمل له الابن، وتترجم به مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكارِه في مصالح الأولاد. وذلك أنه وإن قال: "أمنا" فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها. ولو قلت: "ملتنا" لم يحتمل ذلك لأنه يجري مجرى أن تقول: "لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا" وإذا قلت: ما يملها منا: فقيدت، لم يصلح لأن يراد به معنى العموم⁽³⁷⁾، وأنه بحيث يملُّ كل أم من كل ابن.

وكذلك قوله: "إلى حجرات أدفأت وأظلت" لأن فيه معنى قولك "حجرات من شأن مثلها أن تدفع وتظلل"، أي هي بالصفة التي إذا كان البيت عليها أدفأ وأظلل. ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول؛ إذ لا تقول: "حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظللنا" هذا لغو من الكلام. فاعرف هذه النكتة، فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر، الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تعلم التباسه بمفعوله.⁽³⁸⁾

ومن هذا القسم أيضا قول جرير: [من الوافر]

أَمْنِيَّتِ الْمُنَى وَخَلْبَتِ حَتَّى
تَرَكْتَ صَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا

وقد عرفت أن مذهب الخطيب القزويني في مثله أن قوله "أمنيت... و"خلبت... " هكذا مطلقين هو كناية عنها متعلقين بمفعول مخصوص هو ضمير المتكلم....، أما عند الإمام عبد القاهر فهو مثل سابقه، وكذلك قول البحري: [من الطويل]

إِذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ، وَإِنْ قَرُبَتْ شَفَتْ
فَهَجْرَانَهَا يُبْلِي، وَلَقِيَانَهَا يَشْفِي

فبعدها مطلقا كناية عند الخطيب القزويني عن بعدها عنه، وإبلاؤها مطلقا كناية عن إبلائها إياه، وقربها مطلقا كناية عن قربها منه، وشفائها مطلقا كناية عن شفائها إياه، أما مذهب الإمام عبد القاهر فيه فهو على طريقته من إخفاء النفس للمفعول ونسيانها إياه، وصراف العناية إلى إثبات الفعل للفاعل، وأن من شأن هذه الأفعال وصفتها أنها تؤثر آثارها قضية مستمرة لا تختص بأحد من الناس إذ يقول: قد علم أن المعنى: "إذا بعدت عني أبلتني، وإن قربت مني شفتني" إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب اطراحه، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعاده أن يوجهه ويجلبه، وكأنه كالطبيعة فيه، وكذلك حال الشفاء مع القرب، حتى كأنه قال: أتدري ما بعاده؟ هو الداء المضنى وما قربها؟ هو الشفاء والبراء من كل داء. ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة إلا بحذف المفعول أبلته، فاعرفه".⁽³⁹⁾

ومن هذا القسم عند الإمام عبدالقاهر قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ (40)

فقد جعله الإمام عبدالقاهر مما يزيدك تبيينا للأصل السابق، أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله، ولا يدخلها شوب (41) وقال: فيها حذف مفعول في أربعة مواضع؛ إذ المعنى: وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم، وامرأتين تذودان عنهما، وقالتا: لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمها؛ ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقا، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى، ومن المرأتين ذود، وأنها قالتا: لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى -عليه السلام- من بعد ذلك سقى، فأما ما كان المسقى؟ أغنما أم إبلا أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم خلافة، وذاك أنه لو قيل: "وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمها" جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود، كما أنك إذا قلت: "ما لك تمنع أخاك؟" كنت منكراً بالمنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلم أنك لم تجد الحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلا لأن في حذفه، وترك ذكره فائدة جليلة، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه (42).

وظاهر هذا البيان أن المفعول مخصوص معلوم مقصود قصده ولكن ينبغي إخفاؤه وإنساء النفس إياه (43) فهو إذن من قبيل ما يجعله الخطيب القزويني قسما ثانيا من الضرب الأول، ولكن الخطيب يجعله من القسم الأول منه، أعني مثل قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ عَلَّمُوا وَلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ويجعله ظاهر مذهب العلامة الزمخشري إذ يقول بعد أن ذكر أن مذهب السكاكي فيه أنه لمجرد الاختصار: والأولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مر وهو قول العلامة الزمخشري، فإنه قال: ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول: ألا ترى أنه رحمها لأنها كانتا على الذيد، وهم على السقى، ولم يرحمها لأن مذودها غنم، وسقيهم إبل مثلا، وكذلك قولها: لا نسقى حتى يصدر الرعاء، المقصود منه السقى لا المسقى.

وبعد فلئن صح ما ذهب إليه الإمام عبدالقاهر. وإليه أميل: من أن هنا مفعولا مخصوصا مقصوداً قصده معلوما، إلا أنه يجب إخفاؤه، وإذها به عن الوهم - كما هي طبيقته في مثله - وأن المراد إيهام أن المراد إثبات معنى الفعل للفاعل، لا تحقيق ذاك؛ فإنه لا يسوغ بحال أن تنطبق عليه كنايات الخطيب السابقة - لو تأملت - وبهذا يزداد عسر هضم هذه الكنايات.

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

هذا. ومذهب السكاكي في حذف هذه الآية أنها لمجرد الاختصار، وقد انتصر له سعد الدين، ثم السيد السند، قال سعد الدين في المطول: "ذهب صاحب المفتاح أنه لمجرد الاختصار، والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمها، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية، وهذا أقرب إلى التحقيق؛ لأن التراحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس، بل من جهة ذودهما عنهما وسقي الناس مواشيهم، حتى لو كانتا تذودان غير غنمها وكان الناس يسقون غير مواشيهم، بل غنمها مثلاً لم يصح الترحم فليتأمل، ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين، وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامها".⁽⁴⁴⁾

العلامة التفتازاني وصف مذهب الشيخين⁽⁴⁵⁾ في الآية بأن الحذف فيها للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم، دون ملاحظة الفرق بين قصد ذلك على سبيل التحقيق كما هو رأى العلامة الزمخشري ثم الخطيب القزويني، وبين قصده على سبيل الإيهام كما هو رأى الإمام عبدالقاهر، وذهب صاحب المفتاح أنه لمجرد الاختصار، والمراد: يسقون مواشيهم، وتذودان غنمها، وكذا سائر الأفعال المذكورة في الآية.

وهو يشير بكلمة "فليتأمل" أن الغنم فيها ضعف، والمرأتان فيها ضعف، فإذا انضم إلى ضعف المستقي ضعف الساقى كان ذلك أدعى للرحمة والإعانة.

والإمام الزركشي أيد رأي الشيخين وقال: "والأقرب أن هذه الآية من الضرب الثاني لحذف المفعول وهو أن لا يكون المفعول مقصوداً أصلاً، وينزل الفعل منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسبياً منسياً، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل فلا يذكر المفعول، ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل فعل متعدي؛ لأن الفعل لا يدرى تعيينه".⁽⁴⁶⁾

وبعد فإننا لا نزال نرى رأي الإمام عبدالقاهر: من أن لهذه الأفعال مفاعيل مقصودة لكنها مما ينبغي إخفاؤها وإنساء النفس إياها لإيهام أن القصد إنما هو إلى أصل الفعل مهما قال السعد والسيد، ومهما تكلفا لبيان تعلق الغرض بالمفعول لا الفعل كما ذهب إليه السكاكي، ولو فرض ما ذكره السعد من أن علة رحمتها من موسى لم تكن هي الفعل ولكن من حيث تعلقه بالمفعول لما ذكره لوجب التصريح بهذا المفعول، وما صح حذفه بحال.

الضرب الثاني من ضربي حذف المفعول

هو أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، لا إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقاً.

وحكم هذا الضرب أنه يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن التي تعينه إن عام فعام، وإن خاصاً فخاص ويسمى الإمام عبدالقاهر هذا الضرب من الحذف بالضرب الجلي في مقابلة ما يجب فيه الإخفاء على سبيل الإيهام، وهو ما جعله الخطيب القزويني من باب الكناية فيما سبق⁽⁴⁷⁾ والناظر في هذا الضرب يجد أن ناحية الأهمية فيه هي بيان الغرض من الحذف فيه فقط؛ لأن الفعل باق على أصله لم ينزل منزلة غيره كما سبق.

أغراض الحذف في هذا الضرب ودواعيه

يقول الخطيب القزويني في بيان ذلك: ثم حذفه من اللفظ إما:

1 - للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابية، كقولك: لو شئت جئت، أو لم أجيء؛ فإنك متى قلت: "لو شئت" علم السامع أنك علققت المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك: بأن يكون، أو لا يكون، فإذا قلت: جئت، أو لم أجيء عرف ذلك الشيء، ومنه قوله -تعالى-: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلُّهُ﴾، وقوله طرفة (في ناقته): [من الطويل]

مَخَافَةَ مَلُؤِي مِنَ الْقَدِّ مُحْصِدٍ (48)

فَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ، وَإِنْ شِئْتُ أَرْقَلْتُ

وقول البحري: [من الطويل]

فَحَلَلْتُ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَرَزُودِهِ (49)

لَوْ شِئْتُ عُدْتُ بِلَادَ نَجْدٍ عَوْدَةً

وقوله: [من الكامل]

كَرَمًا، وَلَمْ تَهْدِمِ مَائِرَ خَالِدٍ (50)

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدِ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ

هذا، وضابط هذا الحذف أن يقع فعل المشيئة شرطاً، فيكون مفعول الجواب بيانا، ودليلاً عليه. ومثل فعل المشيئة في ذلك كل ما في معناه مثل: لو أردت ولو أحببت، ولو رضيت، ونحو ذلك.

أما سرُّ بلاغة البيان بعد الإبهام هو التشويق للتمكين في الكلام على الإظهار بعد الإضمار⁽⁵¹⁾ وانظر فيما هنا كلام الإمام عبدالقاهر في الدلائل⁽⁵²⁾ أما إذا كان في تعلق المفعول بفعل المشيئة ونحوه غرابية، فالأحسن الذكر لتقرره في نفس السامع، وتؤنسه به: يقول الرجل يخبر عن عزه: لو شئت أن أردَّ على الأمير رددت، وإن شئت أن ألقاه كل يوم لقيته.

وعليه قول أبي الهندام الخزاعي في رثاء ابنه: [من الطويل]

عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

وكذلك الحكم إذا لم يصلح الثاني بيانا وتفسيراً للأول، كأن يكون مفعول المشيئة مجازاً هنا وحقيقة هناك

كقول الجوهري⁽⁵³⁾: [من الطويل]

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا

فَلَمْ يُبْقِ مَتَى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي

فمفعول المشيئة في الأول هو مطلق البكاء. وفي الثاني هو بكاء التفكير، وهو في الأول حقيقة، وفي الثاني مجاز، فلا يصح حذفه من الأول، لأن الثاني لا يصلح بيانا له، ولا دليلاً عليه. وقال الإمام عبدالقاهر: أظهر

مفعول "شئت"، ولم يقل: فلو شئت بكيت تفكراً، لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا بذكر المفعول، وذلك أنه لم يرد

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

أن يقول: فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت كذلك، ولكنه أراد أن يقول: قد أفناني النحول. فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول، حتى لو شئت بكاء فمريت شئوني، وعصرت عيني ليسيل منها دمع - لم أجده -، ولخرج بدل الدمع التفكير، فالبكاء الذي أراد إيقاع فعل المشيئة عليه مطلق مبهم غير معدى إلى التفكير ألبتة، والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكير، وإذا كان الأمر كذلك صار الثاني كأنه شيء غير الأول، وجرى مجرى أن تقول: لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهين، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسير للأول (54).

وقد خلصنا من هذا إلى أن مفعول المشيئة إذا وقع شرطا يذكر مفعوله خلافا للأصل في موضعين:

1 - أن يكون في تعلق المفعول به غرابة.

2 - أن لا يصلح المذكور في الجزاء تفسيراً له.

ب - وإما لدفع إيهام غير المراد كقول البحرني: [من الطويل]

وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ
وَسُورَةَ أَيَّامِ حَزْرَنْ إِلَى الْعَظْمِ (55)

الأصل - لا محالة - حزن اللحم... فاللحم هو المفعول المقدر، لكنه لو قال ذلك لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان في بعض اللحم، ولم ينته إلى العظم، فترك ذكر اللحم ليبرئ السامع من هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يردده إلا العظم (56).

ج - وإما لأنه أريد ذكر المفعول ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل الثاني على صريح لفظه إظهاراً للكمال

العناية بوقوعه عليه كقول البحرني أيضاً: [من الخفيف]

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السَّوِّ
دِدَ وَالْمَجْدَ وَالْمَكَارِمَ مَثَلًا

قال السعد: أي طلبنا لك مثلاً، فحذف "مثلاً" إذ لو ذكره لكان المناسب: "فلم نجده" فيفوت الغرض، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل، وقال الخطيب القزويني بعد نحو ما سبق: ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحرني (هذا) قصد المبالغة في التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (57).

قال الخطيب القزويني: ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله: [من الوافر]

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشَعْرِي
لَيْثِيًّا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو "لم أمدح" في صريح لفظ اللئيم، والثاني الذي هو "أرضى" في ضميره، إذ كان غرضه إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء (58).

د - وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، مع الاختصار، كما تقول: قد كان منك ما يؤلم، أي ما الشأن (59)

في مثله أن يؤلم كل أحد، وكل إنسان بقريئة أن المقام مقام المبالغة.

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

ومن الأمثلة الماثورة قولك: أصغيت إليه، أي: أذني، وأغضيت عليه أي بصري، ومن الشواهد قوله - تعالى -: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي ذاتك، وقوله -تعالى-: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ أي بعثه الله.

نتائج البحث

من خلال هذا البحث وصلنا إلى بعض النتائج أهمها

- 1 - لا يقتصر الذكر والحذف على ركني الإسناد في الجملة، فمن المعروف في دروس النحو أن للفعل متعلقات هي معمولاته كالمفاعيل وما يشبهها، وأهم المتعلقات المفعول به للفعل المتعدي الذي يحتاج إلى مفعول به أو أكثر. ومن الطبيعي حين تستخدم فعلاً متعدياً في الجملة أن تذكر مفعوله. ولكننا حين نتأمل ما نقرؤه من شعر ونثر وما نتكلمه في أحاديثنا العادية نجد أن المفعول به للفعل المتعدي قد يُحذف ولا يُجَلُّ ذلك بالمعنى، ولا يمنع فهمنا الغاية المقصودة للتعبير اللغوي، بل نجد الحذف دائماً يزيد المعنى قوة ووضوحاً وجمالاً، ويلفت نظرنا إلى أمور ما كنا نستطيع إدراكها إذا ذكر المفعول به.
- 2 - المفعول يشبه الفاعل في مطلق ملابسة الفعل لكل منهما، ولحذفه دور بارز في فصاحة اللغة العربية وبلاغتها، لأجل هذا اهتم به الإمام عبدالقاهر الجرجاني اهتماماً بالغاً، وعلّل دراسته في دلائل الإعجاز بعد دراسة حذف المسند إليه بقوله: "فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً؛ فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن به أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، و ما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر".
- 3 - الغرض من حذف المفعول قد يكون إثبات المعنى للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك، وقد يكون إفادة تعلقه بمفعول، لا إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقاً.
- 4 - إذا كان الغرض من حذف المفعول إثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه، فإما أن يكون المراد منه الحقيقة، أو يكون فيه الفعل كناية عن الجملة الكاملة عند الخطيب، وعند الإمام المفعول يكون مقصوداً، إلا أنه يجب اطراحه، وإنساء النفس إياه، إيهاماً أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه غير أن تعديه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول دفعاً لإيهام غير المراد.
- 5 - وإذا كان الحذف من الضرب الثاني، أي وهو إفادة تعلق الفعل ومعناه بمفعول، لا إثباته لفاعله، أو نفيه عنه، فقد يكون الغرض منه البيان بعد الإيهام، أو دفع إيهام غير المراد، أو القصد إلى التعميم في المفعول، أو الاختصار.

6 - الفرق بين المذهبين (مذهب الإمام والخطيب) في حذف المفعول أن إفادة إثبات الفعل في نفسه للفاعل غير معدى للمفعول، وإجراءه مجرى اللازم أمر غير تحقيقي عند الخطيب، وإن كان كناية عن غيره، أما

عند الإمام فهو من قبيل الإيهام والتخييل؛ لأن هذا الفعل نفسه هو متعلق المفعول المقدر على نية الإنشاء والإخفاء.

7 - حذف المفعول في قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني، والعلامة

الزنجشيري لتوفير العناية على إثبات الفعل لفاعله. وعند السكاكي، والتفتازاني، والسيد السند لمجرد الاختصار.

8 - فعل المشيئة والإرادة إذا وقع شرطاً فيُحذف مفعوله، وحذفه في مثل هذا يحيط المعنى بنوع من الإيهام

ويجعل القارئ أو السامع مشتوقاً إلى معرفة مفعول المشيئة، ثم يأتي جواب الشرط فيوضحه له، ويدله على ما بهم عليه.

9 - إذا كان فعل المشيئة والإرادة متعلقاً بشيء غريب غير معهود فإن المفعول به حينئذ لا يحذف.

المصادر والمراجع

- 1 - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، (المتوفى: 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (ب.ت)، مكتبة الهلال، القاهرة - مصر، ج3، ص205.
- 2 - محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الطبعة الثالثة، عام 1414 هـ، دار صادر - بيروت، ج9، ص39، (مادة حذف).
- 3 - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، (المتوفى: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، عام 1987م، دار العلم للملايين - بيروت، ج3، ص128، (مادة ح ذ ف).
- 4 - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلام، الطبعة الثالثة، (ب-ت)، دار المعارف، مصر. ص34.
- 5 - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، الطبعة الثانية، (ب-ت)، دار النهضة، القاهرة - مصر، ج2، ص264.
- 6 - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، الطبعة الأولى، عام 1427 هـ/ 2006م، دار الحديث، القاهرة - مصر. ج3 ص102.
- 7 - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الأولى، عام 1963م، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ج3، ص112.
- 8 - أبو بشر عمر بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، عام 1988م، ج1، ص24.
- 9 - الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، المتوفى (392) تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، (ب-ت) دار الهدى، بيروت - لبنان، ج2، ص360.
- 10 - الصاحبي، ابن فارس أبو الحسن أحمد، تحقيق: مصطفى الشومبي، الطبعة الأولى، عام 1964م، بيروت - لبنان، ص205.
- 11 - مغني اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، (ب-ت)، دار الفكر - دمشق، ج2، ص3-6-449.
- 12 - دلائل الإعجاز، الإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، عام 1413 هـ/ 1992م، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ص115.

حذف المفعول وأسراره البلاغية في لغة الضاد

- 13 - البلاغة العربية، دكتور على عشري زايد، الطبعة الأولى، عام 1982م، مكتبة الشباب، القاهرة - مصر، ص 129.
- 14 - دلائل الإعجاز، الإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، عام 1413 هـ / 1992م، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ص 153-154، والمراد بالشيء هنا ما يشتق منه الفعل كالضرب في الأمثلة.
- 15 - أي الكلام على المفعول به إذا حذف، وليس معنى ما ذكرناه أن عبدالقاهر يعترف بقسم الكناية في هذا الباب؛ فإن له منحي آخر ستعرفه .
- 16 - دلائل الإعجاز، ص 153.
- 17 - بل المراد منه إثبات نفس معنى الفعل وحقيقته التي يصدق عليها فقط للفاعل .
- 18 - الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني، تحقيق: الدكتور أحمد شتوي، الطبعة الأولى، عام 1435هـ / 2014م، دار الغد الجديد، القاهرة - مصر، ص 126.
- 19 - انظر دلائل الإعجاز، ص 153.
- 20 - الزمر، الآية 9.
- 21 - القمر، الآية 43-44.
- 22 - أي أعطى ما يقتنى ويدخر.
- 23 - القمر، الآية 48.
- 24 - المراد بالشيء هنا الفاعل .
- 25 - أي في ذاته وحقيقته غير مقيد بعموم أو خصوص.
- 26 - دلائل الإعجاز، ص 155.
- 27 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 126.
- 28 - ابنا الموكل.
- 29 - دلائل الإعجاز، ص 155.
- 30 - أي: قطعت الألسن عن القول؛ لأنها لم تفعل ما يستحق المديح، وأصل الإجرار شق لسان الفصيل حتى لا يرتضع أمه.
- 31 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 126.
- 32 - دلائل الإعجاز، ص 157 .
- 33 - دلائل الإعجاز، ص 158.
- 34 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 127.
- 35 - أي داخل في حد القاصر الذي تنهي عن المفعول .
- 36 - أي إحجامهم وجبنهم:
- 37 - أي المستفاد لزوما من إطلاق الفعل.
- 38 - دلائل الإعجاز، ص 160-161.
- 39 - دلائل الإعجاز، ص 162.
- 40 - القصص، الآية 23-24.
- 41 - دلائل الإعجاز، ص 161.

- 42 - دلائل الإعجاز، ص 162.
- 43 - يعني كما يقال في كلام البشر وعلى طريقتهم، فلا تبعد.
- 44 - المطول، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداي، الطبعة الثالثة، عام 1434 هـ / 2013م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص 371.
- 45 - المراد هنا بالشيخين: عبدالقاهر والزنجشيري، وانظر حاشية السيد على المطول، ص 197.
- 46 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، الطبعة الأولى، عام 1427 هـ / 2006م، دار الحديث، القاهرة- مصر، ص 732.
- 47 - دلائل الإعجاز، ص 155.
- 48 - هذا البيت من أبيات معلقته، ولم ترقل: لم تسرع، والقد - بالكسر -: السوط، وملوى: مفتول ومثله محصد.
- 49 - عقيق نجد وزرودها: موضعان منها.
- 50 - حاتم: الطائي، وخالد بن أصبغ النهائي الذي نزل عليه امرؤ القيس.
- 51 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 128.
- 52 - دلائل الإعجاز، ص 164.
- 53 - أبي الحسين علي بن أحمد أحد شعراء الصاحب بن عباد.
- 54 - دلائل الإعجاز، ص 167.
- 55 - ددت: دفعت، وسورة الأيام شدتها، وحزن مأخوذ من الحز بالسكين ونحوها على سبيل الاستعارة.
- 56 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 129.
- 57 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 130.
- 58 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 130.
- 59 - الإيضاح في علوم البلاغة، ص 130.
- 60 - شرح التلخيص في علوم البلاغة، عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الأولى، 1322 هـ / 1904م، مكتبة مصر، القاهرة- مصر، ص 113.